

**Cour
Pénale
Internationale**



المحكمة الجنائية الدولية

**International
Criminal
Court**

السيدة فاتو بنسودا
المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

ليبي

(2011) 1970

بيان

نيويورك
7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

السيد الرئيس،

1- يُشرفني أن أقدم الإحاطة الرابعة عن أنشطة مكتب المدعي العام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك تعريزاً لقرار المجلس رقم 1970. بما أن هذه هي الفرصة الأولى التي أخطب فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني للمجلس على تحركه السريع وبالإجماع لإحالة الوضع في ليبيا إلى مكتب المدعي العام لضمان المساءلة القانونية عن الجرائم الأكثر خطورة. إن انعقاد جلسة الحوار في الشهر الماضي، تحت رئاسة غواتيمالا، بشأن العلاقة بين المجلس والمحكمة هو مثال آخر على التزام هذا المجلس بتعزيز التفاهم وتقوية العلاقات بين المؤسستين. إنني على استعداد للعمل والتعاون مع المجلس بشأن مساعيها المشتركة للنهوض بالعدالة الجنائية الدولية وإنهاء الإفلات من العقاب، وذلك تعريزاً لسعيها المشترك لتحقيق السلام الدائم.

السيد الرئيس،

2- لا يزال الوضع في ليبيا يُشكل مصدر قلق بالغ لي ولمكتبي. تذكرون أنه في أعقاب إحالة هذا المجلس للوضع في ليبيا إلى المحكمة وقيام مكتب المدعي العام بإجراء التحقيقات وتقديم أدلته إلى الدائرة، في 27 حزيران/يونيو 2011، أصدرت القضاة ثلاث مذكرات اعتقال في حق معمر القذافي، وسيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي. وأبلغ أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي المكتب في نيسان/أبريل أن مذكرات الاعتقال لعبت دوراً حاسماً في نزع الشرعية عن معمر القذافي، وسيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي، وذلك في الوقت الذي كانت المعارضة تناضل فيه من أجل لفت الانتباه إلى الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا. ولم يكن من الممكن فتح أي تحقيق في تلك الجرائم في ظل نظام القذافي. وبالتالي، كان تدخل المحكمة الجنائية الدولية، في ذلك الوقت، بمثابة السبيل الوحيد لتحقيق العدالة لضحايا جرائم نظام القذافي.

3- لقد حدث الكثير منذ أن أحال المجلس الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. لقد تم القبض على كل من سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي وهما رهن الاحتجاز حالياً. وطعنت السلطات الليبية في مقبولية الدعوى المرفوعة في حق سيف الإسلام القذافي، كما أشارت إلى نيتها في الطعن أيضاً في مقبولية الدعوى المرفوعة في حق عبد الله السنوسي في المستقبل القريب. وفي يومي 9 و10 تشرين الأول/أكتوبر 2012، عقدت قضاة الدائرة التمهيدية الأولى جلسة استماع لتلقي المعطيات الشفهية من الحكومة الليبية بخصوص طعنها في مقبولية الدعوى المتعلقة بسيف الإسلام القذافي. وقد استمعت المحكمة إلى الادعاء العام، والدفاع، والممثلين القانونيين، وكذلك إلى السلطات الليبية، التي أكدت أنها تحققت في السلوك ذاته الذي حقق فيه مكتبتي وهو قيد النظر الآن أمام المحكمة الجنائية الدولية.

4- وستنظر الدائرة التمهيدية، في الوقت المناسب، في الأسس الموضوعية التي تنطوي عليها الطعن في مقبولية الدعوى لثقرر ما إذا كان ينبغي النظر في القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية أو في ليبيا. ويُقدر مكتبتي التزام السلطات الليبية باحترام الإجراءات القضائية، وسيستمر في التفاعل معها ضمن الحدود المنصوص عليها في النظام الأساسي.

5- ومن الجدير بالتذكير والتأكيد أن نظام روما الأساسي ينص على تحمل المؤسسات الوطنية المسؤولية الأساسية للتحقيق في تلك الجرائم والفصل فيها، على أن لا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية

إلا إذا كانت هذه المؤسسات غير فعّالة أو غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك بشكل حقيقي. ومع ذلك، وكما قررت دائرة الاستئناف سابقاً، يجب على الدولة الطاعنة في مقبولية الدعوى أن تزود المحكمة بـ "أدلة تكون على درجة كافية من التفصيل ووقائع ثبوتية حاسمة توضح أنها تحقق بالفعل في القضية".

6- عملاً بسياسته المعلنة، يُعزز مكتبي الإجراءات القضائية الوطنية الحقيقية ويُشجع عليها لمكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لأشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي. ونحن في انتظار قرارات المحكمة بشأن الطعن المقدم من قبل ليبيا. وفي حال نجاح الطعن في نهاية المطاف، سيرصد مكتبي تلك الإجراءات ويتعاون بشأنها مع ليبيا، إلى أقصى حد تسمح به ولايتي، وذلك لضمان بقاء تلك الإجراءات حقيقية. ومن ناحية أخرى، إذا قررت المحكمة أنه ينبغي النظر في القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية، فسأعتمد على دعم وتعاون ليبيا الكاملين لضمان نجاح الإجراءات القضائية التي تتخذها المحكمة الجنائية الدولية وإدراك الجمهور الليبي لهذا النجاح؛ فهو الجمهور الأول والأهم في أي إجراءات من هذا القبيل تتخذها المحكمة الجنائية الدولية.

7- اسمحو لي أن أؤكد أيضاً على الحاجة المستمرة إلى إتباع نهج تكاملية تقدم الدعم لكافة الأطراف لمعالجة مسألة المساءلة القانونية عموماً، وتتطوي على التطبيق الكامل لجميع آليات العدالة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أشجع على تقديم الدعم والمساعدة الدوليين إلى ليبيا لتعزيز قدرتها على التعامل مع جرائم الماضي وتعزيز سيادة القانون.

8- أود أن أشكر حكومة ليبيا لالتزامها بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية ومشاركتها النشطة في العملية القضائية. وأشجع الحكومة على مضاعفة تلك الجهود في مصلحة العدالة. إن مكتبي يُقدر التحديات الكامنة في التحول السياسي والتاريخي الجاري في ليبيا. وأعتقد أن الكل متفق على أن العدالة يجب أن تظل عنصراً أساسياً في هذا التحول. وبالنظر فيما وراء القضايا المعروضة حالياً أمام المحكمة، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن لمكتبي وللحكومة الليبية أن يفعله معاً لتحقيق العدالة للضحايا في ليبيا. وأناشد المجتمع الدولي، على وجه الخصوص هذا المجلس، إلى تكثيف جهوده لمساعدة الحكومة الليبية بأي طريقة في استطاعته لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة سيادة القانون. وأعتقد أنه من خلال العمل معاً، يمكننا أن نساعد على معالجة التهديدات الواقعة على أمن ليبيا، سواء من الداخل أو من الخارج، الناجمة عن الأفعال الإجرامية السابقة والحالية، وأن نبرهن للشعب الليبي أن العالم ملتزم بمساعدتهم في جهودهم الرامية إلى تحقيق العدالة والسلام الدائم.

9- يدرك مكتبي أن حكومة ليبيا ألزمت نفسها بإستراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا. وأشجع حكومة ليبيا على تعميم هذه الإستراتيجية والعمل مع الشركاء الرئيسيين لتلقي الملاحظات بشأن هذه الإستراتيجية والتعرف على آراء وشواغل الضحايا في ليبيا. إن الانتهاء في وقت مبكر من هذه الإستراتيجية، سيكون معلماً آخر على طريق ليبيا إلى الديمقراطية وسيادة القانون.

10- يأخذ مكتبي علماً بالقانون رقم 38، الذي يمنح العفو على الصعيد الوطني عن "ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير من تصرفات"، وكذلك القانون رقم 35، الذي يُزعم بأنه يضمن عدم العفو عن أي عمل يُمثل انتهاكاً للقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان. وأشجع الحكومة الليبية الجديدة، التي من المقرر أن تؤدي اليمين الدستورية في الأيام القادمة، على ضمان عدم العفو عن

الجرائم الدولية وعدم الإفلات من العقاب على الجرائم، بغض النظر عن من هو الجاني ومن هو الضحية.

السيد الرئيس،

11- يواصل مكنتي في جمع الأدلة بشأن قضية ثانية محتملة في ليبيا. ولم يتم بعد إتخاذ قرار بشأن محور هذه القضية الثانية. ونحن نستمر في جمع المعلومات عن مزاعم الاغتصاب والعنف الجنسي؛ اللذان استهدفا كل من الرجال والنساء، وعن ادعاءات ضد أعضاء آخرين في حكومة القذافي تتعلق بالجرائم التي ارتكبت خلال أحداث عام 2011، وعن مزاعم الجرائم المرتكبة من قبل قوات المتمردين أو الثوار؛ بما في ذلك في حق كل من سكان تاورغا، وأفراد لا يشاركون في القتال، ومعتقلين. وسأخذ قراراً بشأن اتجاه القضية الثانية المحتملة في المستقبل القريب. كما يواصل مكنتي في تقييم الوضع الأمني من حيث تأثيره المحتمل على التحقيقات الجارية للمكتب. ويُقدر المكتب التزام حكومة ليبيا بضمان أمنه أثناء العمل على أراضي ليبيا.

12- نظراً لمحدودية موارده وزيادة عبء عمله عن أي وقت مضى، لن يستطيع مكنتي القيام بالكثير لمساعدة ليبيا على المُضي قدماً إلى الأمام: والشعب الليبي هو الذي يتحكم في مصيره.

13- أتطلع إلى مواصلة الحوار مع الحكومة الليبية وغيرها من الشركاء الرئيسيين لضمان الشفافية في هذه العملية القانونية الأساسية الجارية.

وشكراً